Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprés de l'Office des Nations Unies
Genéve

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الأمم المتحدة
جنيف

كلمـــــــــة

رئيس وفد دولة الكويت
خلال
جلسة مناقشة تقرير دولة الكويت الثالث
للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

السفير/ جمـــــال الغنيـــــم

جنيف، 2021/9/28

السيد الرئيس،

السادة الخبراء أعضاء اللجنة المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

... باسم وفد دولة الكويت، نعبر عن سعادتنا للالتقاء بكم مجدداً لمناقشة تقرير دولة الكويت الثالث المتعلق بتنفيذ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متطلعاً، والوفد المشارك، الى حوار بناء مع أعضاء اللجنة يتم من خلاله الرد على الأسئلة والاستفسارات لتكوين صوره حقيقية، وواضحة، عما وصلت اليه جهود الدولة في مجال التنفيذ الكامل لنصوص، ومبادئ، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي أضحى، وفقاً للمادة 70 من الدستور، قانوناً وطنياً من قوانين الدولة.

... كما وأنتهز فرصة هذا اللقاء للتأكيد على التزام دولة الكويت في التعاون الإيجابي مع الهيئات التعاهدية، والإجراءات الخاصة، وخبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، والاستمرار في تقديم التقارير ومناقشتها بكل شفافية ومهنية، وفي مواعيدها المستحقة.

السيد الرئيس،

... إن التنمية تُعد حق من حقوق الإنسان، حيث يحق لكل إنسان المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بثمار التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً، وذلك تطبيقاً لإعلان الأمم المتحدة الرائد بشأن الحق في التنمية، الصادر عام 1986، بأن التنمية حق يمتلكه الجميع... ومن هذا المنطلق، انطلقت رؤية "كويت جديدة" من رؤية سامية لدولة الكويت بحلول عام 2035، حيث تم وضع خارطة طريق لتحقيق هذه الرؤية وترجمتها على أرض الواقع، فقد تم تنفيذ الخطة الإنمائية متوسطة الأجل الأولى (2014/2013-2011/2010) والتي ركزت على تهيئة البيئة التشريعية للانطلاقة التنموية، كما أن الخطة الإنمائية متوسطة الأجل الثانية (2020/2019-2016/2015) والتي جاءت متناغمة مع أهداف التنمية المستدامة 2030، وكان تركيزنا فيها على البنية التحتية الضرورية لهذه الانطلاقة... كما وتم الانتهاء من إعداد الخطة الإنمائية متوسطة الأجل الثالثة (2025/2020) والتي وضعت القطاع الخاص محور اهتمامها الأول. فيما ستركز الخطة الإنمائية الرابعة على تعزيز الاقتصاد المعرفي، وصولاً إلى الخطة الإنمائية الخامسة، وبذلك تضمن خارطة الطريق استدامة عملية التنمية بدولة الكويت، يستهدف كل ذلك، تحسين ترتيب دولة الكويت في جميع المؤشرات الدولية.

... لقد ركزت خطط التنمية وبرامجها في دولة الكويت على أن الانسان هو المحور الرئيسي للتنمية، وأن الاستثمار في البشر وتعزيز حقوق الإنسان ضرورة حيوية توجبها مسؤولية تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تبدأ بالبشر وتنتهي إليهم، حيث اتخذت مجموعة من الإجراءات بهدف ضمان وصون هذه الحقوق، واستطاعت بالفعل توفير ضمانات عدة تشريعية ومؤسسية ومجتمعية لحقوق الإنسان.

... هذا ومنذ توقيعها رسمياً على أهداف التنمية المستدامة، اتخذت دولة الكويت قرارا حازما بتضمين أهداف التنمية المستدامة 2030 في الخطة الانمائية الثانية (2020/2019-2016/2015) ضمن رؤية الكويت 2035، كما وتم صياغة برنامج عمل الحكومة تحت شعار (نحو تنمية مستدامة)، وأشركت في سبيل ذلك مختلف شركاء التنمية، كالجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص وغيرها، وتخصيص الموارد لتحقيق قاعدة عريضة من الدعم لهذه الأهداف.

... كما تضمنت الخطة الإنمائية الثالثة 2020- 2025، والتي جاءت متناغمة مع أهداف التنمية المستدامة 2030، على مجموعة من البرامج والسياسات والأهداف المرتبطة بحقوق الإنسان ، حيث ترتكز الخطة الإنمائية الثالثة 2020-2025 على خمس محاور أساسية وهي: تنمية منطقة الشمال، بناء اقتصاد معرفي، تطوير حكومة داعمة، استدامة الرفاه، تمكين المواطن، وتشتمل على تسع برامج تنموية رئيسية هي، بناء منطقة اقتصادية دولية،

التخصيص العام، تعزيز قطاع خاص نشط، تعزيز قدرات المواطنين والمؤسسات، تطوير حكومة مترابطة وشفافة، تطوير بنية تحتية متماسكة، تطوير مناطق معيشية متناغمة بيئيا، تعزيز الصحة والرفاه، مساهمة فاعلة في المجتمع العالمي. وكل برنامج يشتمل على مجموعة من الأهداف المرجوة والسياسات وآليات التنفيذ المقترحة، كما اشتملت الخطة الإنمائية لدولة الكويت على مجموعة من السياسات لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بغية تعزيز التنمية المستدامة لضمان حماية واستدامة رفاه المواطنين.

السيد الرئيس،،،

... لقد استعرضت دولة الكويت التقرير الوطني الطوعي لدولة الكويت يوم 17 يوليو 2019 والذي تم استعراضه تحت تحت شعار "تمكين الناس وضمان الإدماج والمساواة" خلال فعاليات المنتدى السياسي رفيع المستوى، بهدف مواءمة خطة التنمية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة والذي يعد دليلا هاماً على الرسالة الرئيسة لدولة الكويت، كما يشهد على تصميم قيادة البلاد على تحقيق أعلى مكاسب التنمية البشرية المستدامة للجميع، وعلى ثبات الرؤية والسياسة والإطار الاستراتيجي والمؤسسي على المدى القصير والمتوسط والبعيد، بهدف تحقيق رؤية الكويت 2035 وأهداف التنمية المستدامة 2030.

... هذا وتواصل دولة الكويت العمل على تنفيذ المشروع الوطني للكويت بشأن دعم وتسريع تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كتعبير عن رؤية للكويت الجديدة 2035، والتي تحدد خطة الكويت الوطنية للتنمية لضمان مستقبل مستدام للكويت من خلال مجموعة من الأهداف والغايات التي تمكن الدولة من القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، من خلال تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي للمرأة في الدول العربية مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومركز بحوث ودراسات المرأة بجامعة الكويت لدعم برنامج وطني لتسريع تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة في الكويت، والذي من أهم محاور تنفيذه:

أولاً/ التركيز على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة وتعزيز مشاركتها في جميع القطاعات من خلال زيادة الوعي وتطبيق السياسات الإيجابية وإتاحة البيانات لدعم وضع خطة وطنية شاملة للتصدي للعنف ضد المرأة.

ثانياً/ إنشاء جائزة الكويت للمرأة المتميزة تكريماً لدور المرأة في تنمية المجتمع وازدهاره وتثمين عطائها في مجالات مختلفة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وتسليط الضوء على إنجازاتها وتشجيع المتميزات منهن في جميع القطاعات.

ثالثاً/ تفخر دولة الكويت بأن تكون أول دولة في مجلس التعاون الخليجي التي تطلق "مبادرة تمكين المرأة اقتصادياً" بمناسبة اليوم العالمي للمرأة عبر دق

الجرس في بورصة الكويت في مارس 2018، والتي تهدف إلى المناداة بتكافؤ الفرص وتعزيز دور القطاع الخاص في ضمان مشاركة النساء في التنمية الوطنية والاقتصادية المستدامة، ودعم وصول المرأة الى مناصب قيادية في المجال الاقتصادي في القطاعين الخاص والحكومي.

السيد الرئيس،

... لقد كان هناك تقدم واضح في وضع المرأة خلال العام المنصرف، وصدر مرسوم في قانون الحماية من العنف الأسري في شهر أكتوبر 2020 وهناك عمل في تدريب الكوادر من الجهات المختلفة عن كيفية التعامل مع ضحايا العنف الأسري، كما كان هناك برامج توعوية للمجتمع عن هذا القانون، وتم إقرار قانون بشأن منح الولاية الصحية للمرأة الذي منح الأم الولاية الصحية في حال تعذر وجود الأب، وتم تعديل بعض أحكام لائحة الرعاية السكنية لتحقيق مبادئ العدالة والمساواة وتمكين المرأة الكويتية من الحصول على حقوقها دون تمييز، حيث رفعت مبلغ قرض التوسعة والترميم للمرأة المطلقة ليكون مساوياً لما يتقاضاه رب الأسرة لذات الغرض، وتم تخفيض المدة المطلوبة لمنح القرض الإسكاني للمرأة المطلقة طلاقاً بائناً بشكل يتوافق مع قانون محكمة الأسرة، كما شملت التعديلات أحكاماً تضمن سرعة حصول المطلقة على أحكام نهائية بشأن الحضانة ومختلف دعاوي الأحوال الشخصية.

... أيضا في شهر أكتوبر 2020 تم تعيين عدد من النساء في السلك القضائي بلغ عددهم (16) من القضاة، وفي شهر أغسطس الحالي 2021 تم تعيين النساء في مناصب قيادية في النيابة، وفي جهات رقابية مهمة مثل (نزاهة)... وفي الجانب الاقتصادي، فإن للنساء دور بارز في القطاع الخاص سواء كانوا رؤساء تنفيذيين في بنوك أو شركات كبرى، حيث وصلت نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخاص إلى (50%)، وفي القطاع الحكومي وصلت إلى (63 %).

... وفي عملية قبول الطالبات في الجامعة فإن نسبتهنّ (70%) من العدد الإجمالي للمقبولين، وكذلك الخريجات من الكليات العلمية مثل الهندسة والعلوم الطبية يمثلون (60%) من الإجمالي.

... ولا يزال العمل جاداً لتحقيق إنجاز كامل للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والتعاون بين القطاعين الحكومي الخاص في تمكين المرأة، فهناك (30) شركة من الشركات الكبرى بدولة الكويت قامت بالتوقيع على تطبيق مبادئ تمكين المرأة للأمم المتحدة.

السيد الرئيس،،،

... لقد ارتبط اسم الكويت بالثقافة منذ العقود الأولى لنشأتها، كما وشهدت الكويت حركة تجديد دؤوبة خاصة منذ مطلع القرن العشرين، وقام فيها منذ ذلك

الحين مجتمع مدني شغف بالتعليم والمعرفة، وفي هذا الجو أسست المدارس والجمعيات والنوادي، وصدرت اول مجلة ثقافية شاملة وهي مجلة الكويت سنة 1928، والتي تعتبر الأولى من نوعها في الخليج العربي، وأخذ التعليم في التوسع ولاسيما في الثلاثينيات من القرن الماضي محتضناً الذكور والاناث، وبدأت البعثات الطلابية الى الخارج من أجل تحصيل المزيد من العلم والثقافة.

... ومع بوادر عوائد النفط في أواخر الاربعينات و أوائل الخمسينات كانت الكويت قد بدأت عهداً جديدا تشعبت والتقت فيه علاقاتها بالعالم العربي، بل وبالعالم كله، وكانت ملتقى لتيارات شتى من الافكار والثقافات يحملها اليها العاملون العرب وغير العرب المقيمون بها، ولقد ظهرت آثار التغيير الاقتصادي على الفنون الأدبية وعلى العاملين بها، وعلى نوعية القضايا الاجتماعية التي يناقشها المفكرون و الناس عامة، كما ظهرت فنون أدبية لم يكن يعرفها جيل ما قبل النفط، وظهر المسرح الذي بدأ مع بداية الخمسينات، وما لبث أن ازدهر وتعددت الفرق المسرحية والوان نشاطها مع بداية الستينات وحتى يومنا هذا، وفي تلك الفترة برزت المرأة في المجتمع وصارت فنانة وكاتبة أديبة وصحفية.

... وانعكس اهتمام الكويت بالثقافة مع استمرار صدور "مجلة العربي" التي تأسست عام 1958 حتى خلال فترة الاحتلال، وفعلا تم ذلك في القاهرة، وفي مطلع القرن الواحد و العشرين كان قرار الكويت أن تستكمل النهضة الثقافية، فعادت منشوراتها و اسابيعها الثقافية داخل وخارج الكويت في العواصم العربية والدول الصديقة، وعادت إصداراتها المتميزة لعالم المعرفة وعالم الفكر

ومجلة العربي وبقية *الاصدارات لتستكمل رسالتها الثقافية الرائدة، ولم تمض بضع سنوات حتى اقر* لها الاشقاء من خلال المنظمات الثقافية و الدولية ان تكون الكويت عاصمة للثقافة العربية عام 2001م وعاصمة للثقافة الإسلامية عام 2016، وللكويت هذا الدور الثقافي المتميز و المستمر حتى عامنا هذا رغم ما يمر به العالم من جائحة كورونا.

السيد الرئيس،

... تسعى دولة الكويت إلى التنمية الشاملة لشخصية الفرد من خلال نظام تربوي مميز يرتكز على التنمية البشرية بجميع جوانبها العقلية والاجتماعية والمهنية والوجدانية، فالإثراء المعرفي وتنمية القدرات وتعزيز الشعور بالاحترام والكرامة والحرية وتزكية مفاهيم التسامح والصداقة وتقبل الآخر ركائز التكامل وتوازن المتعلم.

... وقد كفلت دولة الكويت الحق في التعليم للجميع، دون تمييز، استنادا لما تضمنته المادة (13) من الدستور والتي نصت على أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، فأتاحت هذا الحق لكل من يقيم على أراضيها، وذلك باعتبارها دولة حاضنة للعديد من العروق والجنسيات.

... كما أولت الدولة اهتماماً كبيراً في تمكين ذوي الإعاقة من الحصول على حقهم في التعليم أسوة بأقرانهم، حيث قامت وزارة التربية بتوفير عدد

(25) مدرسة تخصصية لذوي الإعاقات - تنوعت ما بين مدارس الأمل والرجاء والنور للمعاقين (الصم ، فاقدي البصر والإعاقة الحركية) لتحاكي متطلباتهم واحتياجاتهم من حيث المباني والمناهج والكوادر البشرية، والتجهيزات والمعدات ووسائل التعليم المختلفة التي تذلل جميع الصعوبات التي قد يواجهها المتعلم من ذوي الإعاقة، فضلاً عن إكسابه جميع المهارات الحركية والاجتماعية التي تعينه وتمكنه من الحياة المستقلة وتزويده بجميع الأشكال المتاحة والممكنة لنظام التعليم البديل.

... كما كفلت الدولة أيضاً لذوي الإعاقة الحق في الالتحاق بالجامعة، علماً بأنه لا يوجد أي تفرقة أو تمييز بين الطلبة من ذوي الإعاقة وبين أقرانهم من غير ذوي الإعاقة، ويتم القبول في الجامعة حسب النسبة المئوية والتحصيل العلمي... وقد أولت الكويت اهتماماً كبيراً في تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، بدءاً من صدور القانون رقم 8 لسنة 2010 الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتلاه إنشاء الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، والتي تعد نقلة نوعية في التحول من الدور التقليدي لمفهوم الرعاية إلى مفهوم دمج المعاقين في المجتمع الكويتي بصفتهم مواطنين لهم كافة الحقوق.

السيد الرئيس،

... تحرص دولة الكويت على تنظيم سوق العمل وتحقيق التوازن بين مصالح أصحاب العمل وحقوق العمال، واستدعت الظروف الحالية التي يمر بها العالم من تفشي وباء كوفيد-19 أن يكون هناك استجابة فاعلة للظروف التي طرأت على طبيعة سوق العمل والذي يشهد تغيراً مستمراً يخضع لتأثير العوامل الصحية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة به، لذا تم نشر أرقام طوارئ على وسائل التواصل الاجتماعي لتلقى بلاغات والشكاوى بصفة عامة، بما فيها جرائم الاتجار بالأشخاص، كما تم تشكيل فريق طوارئ لمتابعة عملية إجلاء العمالة الوافدة الراغبة بالمغادرة، والتعامل مع الشكاوى العمالية التي ترد للفريق، وتنظيم حملات إشرافيه للتأكد من تسليم العمال أجورهم، وإيقاف ملفات الشركات المخالفة لقانون العمل والقرارات المنفذة له.

... وعلى الجانب الآخر، اهتمت دولة الكويت بتطوير تشريعاتها بهدف تعزيز حماية العمالة المنزلية، حيث أصدرت القانون رقم 68 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية، وأنشأت مركز لإيواء العمالة المنزلية عام 2016 وتلقى هذا المركز الإشادة من المقرر المعني بالإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، خلال زيارته الرسمية لدولة الكويت، باعتباره مركزاً فريداً من نوعه بالمنطقة، يوفر كافة سبل الراحة والحماية ويقدم المساعدة القانونية، والاستفادة من برنامج "العودة الطوعية وإعادة الإدماج" بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، ودفع النجاح الكبير لهذا المركز الدولة لتكرار التجربة بالشروع في إنشاء مركز

إيواء للرجال... واستمراراً للجهود في توفير الرعاية الكاملة للعمالة المنزلية نقوم حالياً بتطوير منظومتنا التشريعية من خلال تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم 68 لسنة 2015، سالف الذكر.

السيد الرئيس،

... لا يمكن اليوم أن نغفل تداعيات وأثار جائحة كوفيد -19 على الحقوق الانسان الامر الذي دعي المجتمع الدولي الى التعاون وتضافر الجهود من اجل حماية الانسان والتصدي لهذه الجائحة الخطيرة، حيث بادرت دولة الكويت في بداية هذه الجائحة الى تقديم مساهمة مالية الى منظمة الصحة العالمية وكذلك عدد من الدول قدرت بقيمة 100 مليون دولار من أجل التصدي لهذه الجائحة، وفي هذا الصدد فقد حرصت دولة الكويت على تعزيز الحق في الحياه وصول الجميع الى الخدمات الصحية ، لذا شكلت وزارة الصحة عدة لجان متخصصة لمواجهة الوباء، اتخذت من خلالها كافة الإجراءات الصحية والإدارية والمؤسسية اللازمة لرصد الوباء والحد من تداعياته والسيطرة عليه، وكانت دولة الكويت حريصة على ألا تمس تلك الإجراءات المشددة والمتواصلة بأسباب الحياة الكريمة للأفراد.

... لقد حققت دولة الكويت تقدم ونجاح بارز في توفير العلاج لكل المتواجدين على أرضها، حيث نجحت في رفع السعة السريرية للمستشفى الرئيسي الذي يستقبل حالات كوفيد-19 من 240 إلى 1100 سرير خلال فترة

تفشي الجائحة، وأشاد مدير منظمة الصحة العالمية خلال زيارته لدولة الكويت في بداية أغسطس 2021 بجهود دولة الكويت في مواجهة الوباء.

... وتحرص دولة الكويت دائما على أن توفر المخصصات المالية الكفيلة للخدمات الصحية من أجل أن يستطيع كافة الافراد الوصول لها والتمتع بها حيث يتم تجهيز المستشفيات والمراكز الطبية بأفضل الأجهزة والمعدات التي تساهم في وفير العلاج المناسب، الى جانب توفير العلاج بالخارج للعديد من الحالات المستعصية على نفقه الدولة، ونشير في هذا الصدد الى الخطط الطموحة في التوسع في انشاء مستشفيات متخصصة يديرها القطاع الخاص تساهم في تقديم العلاج نوعي.

... وفي الختام نكرر الشكر الجزيل للجنتكم الموقرة متمنين أن نكون قد بيّنّا، وأوضحنا، أهم الإجراءات والتدابير في مجال حقوق الانسان، مؤكدين على مواصلة مثل تلك الجهود الحثيثة الساعية لتعزيز قيم وحقوق الانسان والالتزام بالاتفاقيات الدولية التي سبق وأن انضمت لها دولة الكويت.

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته،،،